

Distr.: General  
11 May 2012  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والستون

البنود ٣٥ و ٣٩ و ٦٧ و ٨٣ من جدول الأعمال  
النزاعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان  
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على  
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي  
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان  
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية  
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب  
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

## رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أود أن ألفت انتباهكم إلى الرسالة المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا (A/66/792-S/2012/303)، التي يحاول فيها تفسير "الانتخابات الرئاسية" غير القانونية التي ستنظمها أرمينيا، السلطة القائمة بالاحتلال، في تموز/يوليه ٢٠١٢ في منطقة داغليق غاراباخ (ناغورني كاراباخ) المحتلة بجمهورية أذربيجان على أنها ممارسة من السكان الأرمن لـ "حقوق الإنسان الأساسية" التي يتمتعون بها.

وكما يتضح من مضمون الرسالة، فإن صاحبها، كما هو الحال دائماً في الحالات المماثلة، قد أغفل ذكر حقوق وحريات سكان المنطقة من الأذربيجانيين، الذين يفوق عددهم بكثير عدد السكان الأرمن، والذين تعرضوا للقمع بشكل متعمد ووحشي نتيجة طردهم بالقوة خلال عدوان أرمينيا على أذربيجان. ومن المعروف جيداً أن أرمينيا استخدمت القوة العسكرية للاستيلاء على الأراضي الأذربيجانية وتنفيذ سياسة التطهير



الرجاء إعادة استعمال الورق

150512 150512 12-33852 (A)



العرق في كامل هذه الأراضي وإنشاء كيان انفصالي تابع على أساس عرقي في أراضي أذربيجان المحتلة.

وكون جميع الأذربيجانيين طُردوا من الأراضي المحتلة هي حقيقة ثابتة. فقد أعرب مجلس الأمن، في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، على سبيل المثال، وتحديدًا فيما يتعلق بالتزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان بشأن منطقة داغليق غاراباخ في أذربيجان، عن قلقه البالغ إزاء "تشريد عدد كبير من المدنيين". كما أن الجمعية العامة، في قرارها ١١٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، لاحظت مع الحزن "أن عدد اللاجئين والمشردين في أذربيجان تجاوز المليون في الآونة الأخيرة". ووفقًا لما ذكره ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليًا، "تضم أذربيجان إحدى أكبر مجموعات المشردين في العالم"، والتشرد الداخلي في أذربيجان هو نتيجة مباشرة للتزاع والاحتلال العسكري لأراضيها (انظر E/CN.4/1999/79/Add.1 و A/HRC/8/6/Add.2).

ومن الواضح أن خلق ثقافة أحادية العرق في الأراضي الأذربيجانية المستولى عليها، سواء عن طريق طرد السكان الأذربيجانيين أو عدم السماح بعودتهم، يشكل جزءًا لا يتجزأ من سياسة أرمينيا التوسعية. وفي الواقع، يمكن وصف ما تقوم به أرمينيا من إجراءات بأنه "تطهير عرقي"، وهو مصطلح عرّفته محكمة العدل الدولية على النحو التالي: "يُقصد به في الممارسة، بالإشارة إلى منطقة معينة، جعل منطقة ما متجانسة عرقيا عن طريق استخدام القوة أو التخويف لإبعاد أشخاص ينتمون إلى جماعات معينة من المنطقة" (اتفاقية الإبادة الجماعية، تقارير محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٧، الفقرة ١٩٠).

ومن الواضح أنه لا يمكن المطالبة بإضفاء طابع شرعي على امتيازات تتضمن في صلبها إنكار الحقوق والحريات الأساسية للآخرين بدافع التمييز. ويوضح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقتبس منه الممثل الدائم لأرمينيا بشكل انتقائي، في فقرته الأولى أن "الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم". وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٢ من الإعلان على أن "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات، [...] دون أي تمييز".

وقد دأب المجتمع الدولي على تأكيد سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها وعدم المساس بحدودها المعترف بها دوليًا، معلنا أن كل "الانتخابات" التي نُظمت حتى الآن في الأراضي الأذربيجانية المحتلة لاغية وباطلة (انظر مثلاً A/64/851-S/2010/345). وقد أُشير في مناسبات عديدة، على المستوى الدولي وبأوضح العبارات، إلى عدم مشروعية الكيان الانفصالي الذي

أنشأته أرمينيا في أراضي أذربيجان المحتلة وهياكله. وخلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مؤخراً إلى أن الكيان الانفصالي، الذي تشير إليه أرمينيا باسم "جمهورية ناغورني كاراباخ"، "لا يعترف به كدولة بموجب القانون الدولي أي بلد أو منظمة دولية"، وأنه "على هذا الأساس، لا يمكن اعتبار القوانين المحتج بها صحيحة من الناحية القانونية" (قضية الخان شيراغوف وآخرون ضد أرمينيا، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، القرار المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الطلب رقم ١٣٢١٦/٠٥، الفقرة ١٠٢).

ولا يساور جمهورية أذربيجان أدنى شك في أن محاولات أرمينيا إضفاء مظهر الشرعية والاستقلال والديمقراطية على الكيان الانفصالي التابع الذي أنشأته على أساس عرقي محكوم عليها بالفشل مسبقاً، والإجماع الذي أعرب عنه المجتمع الدولي بوضوح يؤكد ذلك. ويجب على قيادة أرمينيا أن تدرك أخيراً أن سياستها غير المسؤولة والاستفزازية المتمثلة في العداء والكراهية تجاه جيرانها من البلدان والأمم الأخرى، على أساس أحكام مسبقة تاريخية وثقافية وعرقية ودينية، ليس لديها أي فرص للنجاح.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٥ و ٣٩ و ٦٧ و ٨٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين مهديف

السفير

الممثل الدائم